تأخر الصرف الصحي في دار السلام بسوهاج يحاصر الأهالي بالتلوث ويقيد تشغيل المستشفى حتى 2028

الأحد 20 سبتمبر 2026 09:00 م

تكشف أزمة الصرف الصحي في دار السلام بسوهاج كيف يمكن لمرفق أساسي مؤجل أن يتحول من مشروع خدمي متعثر إلى خطر يومي يلامس صحة السكان والمياه الجوفية ويضغط على تشغيل منشأة طبية تخدم مئات الآلاف

وتكشف المذكرة النيابية المقدمة في 19 سبتمبر 2026 أن الاعتراض لم يعد على بطء التنفيذ فقط بل على امتداد الجدول حتى 2028 رغم ارتباط استكمال الشبكة بالتشغيل الكامل لمستشفى دار السلام المركزي

الصرف المؤجل يفاقم الخطر البيئي

وبحسب الشكاوى الواردة من الأهالي فإن الاعتماد المستمر على البيارات وتراكم مياه الصرف وانتشار الحشرات يضع السكان أمام أضرار صحية وبيئية متكررة ويزيد مخاطر تسرب الملوثات إلى التربة والمياه الجوفية

كما يضاعف استمرار هذا الوضع كلفة التأخير على الأسر التي تتحمل أعباء شفط البيارات ومواجهة الروائح والحشرات بينما يبقى الحل الدائم مؤجلا رغم أن الصرف الصحي ليس خدمة تجميلية بل ضرورة صحية

وفي المقابل تعترف التحركات الرسمية نفسها بأن التأجيل حتى 2028 يحتاج إلى مراجعة إذ طالب نائبان عن المنطقة بضغط البرنامج الزمني وتشكيل لجنة فنية وتحديد الأعمال والاعتمادات المطلوبة بصورة ملزمة

وفوق ذلك فإن مطالبة المذكرة بحل مؤقت وآمن لربط المستشفى بالشبكة تكشف أن مشكلة المرافق تجاوزت حدود الإزعاج المحلي وأصبحت قادرة على تعطيل الاستفادة الكاملة من استثمار صحي قائم بالفعل

ومن الناحية العلمية يحذر خبراء البيئة والمياه من أن الصرف غير المعالج لا يختفي داخل الأرض بل قد ينقل الملوثات إلى مصادر المياه والتربة ويخلق سلسلة أضرار صحية يصعب عكسها لاحقا

وفي هذا السياق يكتسب موقف الدكتور نادر نور الدين أستاذ الزراعة والموارد المائية بجامعة القاهرة وزنا خاصا بعدما انتقد في يوليو 2026 سياسات مائية حكومية وطالب بإعادة النظر في أولوياتها

كما شدد نور الدين في تصريحات حديثة على ضرورة منع إهدار المياه وترشيد استخدامها وهي رؤية تجعل ترك التسربات ومصادر التلوث دون حل سريع تناقضا مع منطق حماية الموارد المائية المحدودة

وبالتالي فإن أزمة دار السلام لا تبدو منفصلة عن إدارة أوسع للموارد لأن كل يوم تأخير يعني استمرار بيئة غير آمنة حول المنازل والمنشآت العامة مع استنزاف مالي وصحي يدفعه السكان مباشرة

المستشفى يعمل تحت قيد المرافق

وبدأ مستشفى دار السلام المركزي تشغيل مرحلته الأولى في يوليو 2025 بعد توقف استمر أكثر من أحد عشر عاما وشملت البداية عيادات خارجية والاستقبال والطوارئ والمعامل والأشعة والصيدليات لخدمة سكان المركز

لكن هذا التشغيل المرحلي لا يلغي المشكلة الحالية لأن المذكرة النيابية في سبتمبر 2026 ربطت استكمال الصرف بقدرة المستشفى على العمل بصورة كاملة وآمنة وطالبت بعدم انتظار الموعد المقرر في 2028.

ومن ثم فإن تصوير الأزمة باعتبار المستشفى مغلقا بالكامل ليس دقيقا بينما الأدق أن خدمات تعمل بالفعل لكن اكتمال المنظومة الطبية يظل مرتبطا بحسم ملف الصرف والمرافق المتأخرة دون إبطاء جديد

كذلك فإن مستشفى يخدم أكثر من نصف مليون مواطن لا يمكن التعامل مع بنيته الأساسية كملف ثانوي لأن أي قصور في الصرف ينعكس على مكافحة العدوى وسلامة البيئة المحيطة وكفاءة التشغيل

وفي هذا الإطار ينتقد الدكتور محمد حسن خليل منسق لجنة الدفاع عن الحق في الصحة واستشاري أمراض القلب منذ سنوات ضعف الإنفاق العام على الصحة وقصور الاستثمار في المرافق والخدمات الأساسية

كما أكد خليل في مناقشات صحية أن ضعف التمويل والمرافق العامة يظل من التحديات الكبرى أمام تحسين الخدمة وهو نقد يضع تأخر ربط مستشفى قائم بمرفق أساسي ضمن خلل أوسع في ترتيب الأولويات

وعلى الأرض فإن زيارة محافظ سوهاج للمستشفى في مايو 2026 لمتابعة الخدمات الطبية تؤكد أن المنشأة تعمل بالفعل جزئيا لكن استمرار أزمة الشبكة يظل نقطة ضعف يمكن أن تقيد التوسع والتشغيل الكامل

وبهذا تصبح المشكلة أكثر إحراجا إداريا لأن الدولة أنفقت على إنشاء وتجهيز منشأة كبيرة ثم تركت مرفقا أساسيا مرتبطا بها يسير بجدول أبطأ بما يهدد الاستفادة الكاملة من الأموال المنفقة

وفي النهاية الصحية للأزمة يدفع المواطن الثمن مرتين مرة حين يتعايش مع صرف غير مكتمل حول منزله ومرة حين يجد منشأة طبية يفترض أن تخدم المنطقة مازالت مقيدة باستكمال بنية أساسية ضرورية

تعدد الجهات يطيل عمر الأزمة

ولا تقف الأزمة عند نقص التمويل وحده لأن أعمال الصرف في دار السلام ظلت جارية حتى منتصف سبتمبر 2026 مع جولات متابعة رسمية ومطالبات للشركات المنفذة برفع معدلات الإنجاز وتذليل العقبات

كما أن تفقد الأعمال في مدخل أولاد سالم وشارع السادات قبل أيام من المذكرة النيابية يوضح أن التنفيذ لم يتوقف تماما لكن سرعته لم تعد مقبولة بالنسبة لمطالب التشغيل والخدمة المتراكمة

وفي قراءة أوسع يرى الدكتور حمدي عرفة أستاذ الإدارة الحكومية والمحلية وخبير شؤون البلديات الدولية أن تعدد الجهات وضعف التنسيق بين المرافق من أبرز أسباب إطالة زمن المشروعات الخدمية

وقد أوضح عرفة في سبتمبر 2026 أن تأخر مرفق واحد قد يؤخر رصف الطرق أو تشغيل منشأة مرتبطة به وطالب بجداول زمنية موحدة ومعلنة تربط المشروعات بدلا من إدارتها كجزر منفصلة

وهذا التشخيص ينطبق بوضوح على دار السلام حيث تتقاطع شركة المياه والصرف والجهات المحلية والإسكان والصحة والشركات المنفذة بينما يبقى المواطن أمام نتيجة واحدة وهي أن الخدمة لم تكتمل

وفضلا عن ذلك كانت الحكومة نفسها قد وصفت في يوليو 2026 قطاع معالجة الصرف الصحي بأنه ركيزة استراتيجية للبنية الأساسية وشددت على كفاءة التشغيل والاستدامة والالتزام بالمعايير البيئية

لكن بقاء دار السلام أمام أفق يمتد إلى 2028 يخلق فجوة واضحة بين الخطاب العام عن أولوية الصرف وبين الواقع المحلي الذي يحتاج إلى ضغط التنفيذ وربط المرافق بمواعيد تشغيل فعلية

ولهذا فإن طلب تشكيل لجنة فنية ليس إجراء شكليا إذا التزم بتحديد المسؤوليات والأعمال المتبقية والتمويل والموعد النهائي ونشر ما تم إنجازه بما يسمح بمحاسبة أي جهة تتسبب في تعطيل جديد

وفي المقابل فإن الحل المؤقت المقترح لربط المستشفى يجب ألا يتحول إلى ذريعة لتجميد الشبكة الأساسية بل إلى إجراء قصير المدى يضمن الخدمة الطبية بالتوازي مع استكمال المشروع بصورة نهائية

كما أن ضغط الجدول الزمني لا ينبغي أن يعني تجاوز المعايير الفنية لأن أخطر ما يمكن أن يحدث هو استبدال التأخير بتنفيذ متعجل يخلق أعطالا وتسربات ويعيد الأزمة بعد إنفاق أموال إضافية

وأخيرا تكشف دار السلام أن قيمة المشروع لا تقاس بنسبة الحفر أو طول المواسير ولا بعدد الجولات الميدانية بل باليوم الذي تصل فيه الخدمة الآمنة إلى البيوت وتعمل المنشآت العامة بكامل طاقتها

وبينما ينتظر الأهالي نتيجة ملموسة يظل السؤال الأهم بلا إجابة معلنة حتى الآن وهو لماذا يحتاج مرفق بهذه الصلة المباشرة بالصحة والمستشفى إلى الانتظار حتى 2028 بدلا من جدول أقصر وملزم